الصباح الاقتصادية
17
العدد 1882 - السنة السابعة
الإثنين 11 شعبان 1436 - الموافق 9 يونيو 2014
Monday 9 June 2014 - No.1882 - 7th Year

صناع السوق المؤثرون يترقبون المحفزات الحقيقية للعودة وضخ السيولة الداعمة

البورصة تغلق على انخفاض مؤشراتها الثلاثة

البورصة تترقب عودة المناخ المناسب للازدهار

اغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته امس على انخفاض في مؤشراته الثلاثة بواقع 3.104 نقاط للسعري و 83.4 نقطة للوزني و 1.12 نقطة لـ«كويت 15».

وبلغت القيمة المتداولة للاسهم عند الاغلاق حوالي 9.22 ملايين دينار كويتي في حين بلغت كمية الاسهم المتداولة نحو 175 مليون سهم بواقع 4364 صفقة.

وجاءت اسهم شركات «م الاعمال» و «تمويل خليج» و «قرين قابضة» و «التجارية و«ابيار» الاكثر تداولا في وقت جاءت اسهم شركات «استهلاكية» و «امتيازات» و «اجوان» و «بحرية» و «اجيال» الاكثر ارتفاعا.

و قال اقتصاديان كويتيان ان العديد من صناع السوق المؤثرين في مجريات تداولات سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» ينتظرون المحفزات الحقيقية للعودة بقوة الى الولوج في اوامر الحركة وضخ السيولة الداعمة لذلك.

ورأى الاقتصاديان في تصريحين متفرقين ان ذلك يتطلب من الجهات ذات الصلة سواء كانت داخل السوق او خارجه اعادة حساباتها لتوفير المناخ المناسب لتعود ثاني اهم اسواق المال في المنطقة الى تسجيل ارقامها القياسية السابقة.

وأوضحا ان حالة الترقب والانتظار لما ستؤول اليه بعض الموضوعات المتعلقة بامور هيئة اسواق المال تجاه بعض الشركات المدرجة فرضت نفسها على قرارات كبريات المجموعات الاستثمارية او ما يطلق عليهم بصناع السوق من التحفظ عن الدخول في السوق ما اثر سلبا على نفسيات المتداولين.

وقال الاقتصادي عدنان الدليمي إن السوق من الناحية الفنية يعيش مناخا غير مؤات وبيئة استثمارية صعبة للغاية ونظرة ضبابية تضع صناع السوق في حيرة من امرهم والتساؤل حول مسار الامور الاقتصادية و تاثيرها على البورصة بالتالي لا يستطيع اي صانع ان يغامر بامواله في مثل هذه الظروف.

واضاف الدليمي انه رغم الغياب شبه المتعمد من صناع السوق الذين كانوا يتداولون بمئات ملايين الدنانير ويشعلون السوق حراكا تركوه من اجل افتقاد اللوائح والنظم المناسبة الا ان هناك آخرين يستغلون الاوضاع الحالية لممارسة الضغوطات والاستفادة من المستويات السعرية المتدنية للعديد من الاسهم لاسيما الصغيرة منها والتي تصل الى ما دون ال100 فلس.

من جانبه قال الاقتصادي محمد الطراح ان الكثير من صناع السوق الحقيقين تركوا السوق الكويتي ليتجهوا الى أسواق المال الخليجية الاخرى نظرا الى ان حالة السوق لم تعد تغريهم بل تكبل تحركاتهم وتتشدد ما جعل البعض منهم يحجم عن الدخول في حراك هذا السوق.

واضاف الطراح ان السوق سيستمر على حاله خصوصا ان موجات البيع هبطت الى منحنيات مقلقة اثر التداعيات السياسية على المستويين المحلي والاقليمي ما لايصب في صالح السوق او المستثمرين سواء كانوا افرادا او مؤسسات ما يتطلب اعادة النظر لاغراء المستثمرين للعودة مجددا واستعادة الثقة بالاستثمار في البورصة.

من جانب آخر اغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولات جلسة امس منخفضا وسط تراجعات سعرية ووزنية لافتة وكانت معظم السيولة المحققة بيعية ليخسر المؤشر نقاطا كثيرة وليغلق في المنطقة الحمراء بعد استمرار وتيرة الضغوطات البيعية على الاسهم الصغيرة وعدد من القيادية وبروز وتيرة التجميع التي قامت بها بعض المحافظ المالية.

وقد طغت الامور السلبية على مجريات الحركة منذ بداية الجلسة وحتى قرع جرس الاغلاق رغم التعديل في الثواني الاخيرة بسبب الطلبات على بعض الاسهم المتوسطة القيمة ما يشير الى ان جلسة اليوم قد تشهد تعديلا بسيطا على المستويات السعرية التي مثبت بخسائر اليوم بمستهل اسبوع سيغلب عليه التباين بسبب أمور متنوعة.

في سياق موازٍ افاد تقرير اقتصادي متخصص بان القيمة السوقية الاجمالية للسوق تراجعت بنسبة طفيفة بلغت 2.0 في المئة خلال الاسبوع الماضي لتستقر عند 7.32 مليارات دينار نظرا الى تراجع العديد من الاسهم القيادية او بقائها من دون تغيير.

وقال تقرير شركة «بيتك كابيتال» انه من اصل 56 شركة تعمل في قطاع الشركات الاسلامية فقد ارتفعت اسعار اسهم 22 شركة بينما تراجعت اسهم 19 شركة خلال الاسبوع الماضي.

واضاف ان القيمة السوقية للشركات الاسلامية انخفضت بنسبة 91.0 في المئة واستقرت عند 9.7 مليارات دينار في نهاية الاسبوع وقد كان قطاع المصارف الإسلامية السبب الرئيسي لهذا الانخفاض. يذكر ان المؤشر السعري لسوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» قد اغلق منخفضا اليوم 3.104 نقاط عند مستوى 7233 نقطة وبلغت القيمة النقدية نحو 9.22 ملايين دينار تمت عبر 4364 صفقة نقدية وكميات اسهم بلغت 06.175 مليون سهم.

ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

«باركليز» يفوز بجائزة «أفضل مؤسسة لإصدارات رأس المال عن طريق الأسهم»

مكرم عازار

فاز بنك «باركليز» بجائزة «أفضل مؤسسة لإصدارات رأس المال عن طريق الملكية الخاصة «الأسهم» ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» والتي تمنحها مجلة «يوروموني» المصرفية. وحصد «باركليز» هذه الجائزة لتميزه بتقديم الحلول المالية المخصصة والمبتكرة وادائه الرائد في تنفيذ إصدارات رأس المال ، وهو ما تجلى من خلال نجاحه بإتمام تسع عمليات رفيعة المستوى عبر مجموعة واسعة من منتجات قطاع الملكية للعملاء في منطقة الشرق الأوسط.

وتعد «جوائز يوروموني للتميز» من الجوائز المرموقة في قطاع التمويل بالمنطقة، وهي تكرّم سنوياً الأداء المتميز والجودة والخدمات والابتكار على مستوى القطاع.

وبهذه المناسبة، قال مكرم عازار، رئيس مجلس إدارة باركليز في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ونائب رئيس مجلس الإدارة العالمي لقسم العمليات المصرفية الاستثمارية في «باركليز»: « يسعدنا أن يتم تكريمنا بهذه الجائزة من مجلة 'يوروموني'، والتي تسلط الضوء على جهودنا الدؤوبة في توفير حلول مالية مبتكرة تواكب المتطلبات المختلفة لعملائنا وتؤكد عمق التزام 'باركليز' تجاه عملائه في المنطقة».

واضاف عازار: «على مدى العام الماضي، واصل فريق 'باركليز' العمل بجدّ لإتمام صفقات متميزة، وتمكين العملاء من الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية والإقليمية، الأمر الذي يعكس اتساع رقعة أعمالنا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. والجدير بالذكر، أن تنوع عملياتنا والتفويضات الموكلة إلينا تعكس عمق إمكانات 'باركليز' في مجال أسواق رأس مال الملكية الخاصة التي تشهد نموا متزايدا على كل من المستوى العالمي والإقليمي».

بنك برقان يعلن أسماء الفائزين بسحب «حساب يومي»

اعلن بنك برقان عن اسماء الفائزين في السحوبات اليومية على حساب يومي والذين فاز كل واحد منهم بجائزة 5000 دك

وكان الحظ في هذه السحوبات من نصيب:

عبدالعزيز حيدر جوهر حسن الصراف
أحمد محمد عبدالله اشكناني
سمير عبدالرسول قمبر محمد
أحمد كاظم غضبان
فاتن فاروق نجم الدين النقيب

وقام بنك برقان بإعادة إطلاق حساب يومي بحلة جديدة ومزايا متعددة جعلت من فتح الحساب والفوز فيه أكثر سهولة وسرعة. ومع الشروط والمزايا الجديدة أصبح بإمكان العميل فتح حساب يومي والدخول في السحب مباشرة بعد 48 ساعة من فتح الحساب مما يعد نقلة جديدة تضيف فرصاً سريعة ومباشرة للفوز. وقام البنك كذلك بتخفيض الحد الادنى لفتح الحساب ليصبح 100 دك فقط أو ما يعادلها من العملات الأخرى مما يتيح الفرصة لعدد اكبر من العملاء الراغبين في فتح هذا الحساب. كما يحظى العملاء بكوبون مقابل كل 10 دك ، وهو الأمر الذي يعني إمكانية زيادة فرص الفوز بمرات عديدة مع زيادة الرصيد المودع في الحساب.

هذا ويحظى حساب يومي حالياً بحضور واسع في السوق الكويتي ويظهر هذا من خلال الارتفاع المتزايد في عدد العملاء الذين يقومون بفتح الحساب.

البنك التجاري الكويتي يعلن أسماء الفائزين في السحب اليومي لحساب «النجمة»

أجرى البنك التجاري الكويتي السحب اليومي على «حساب النجمة»، أمس الأول الأحد 8 يونيو 2014 في المركز الرئيسي للبنك، بحضور وزارة التجارة والصناعة ممثلة بعبد العزيز اشكناني ، وقد فاز كل من:

1 – مصطفى فرغل محمد
2 – محمد خير الحراكي
3 – بدره على بن تخي
4 – انتصار حسن عيسي
5 – محمد وشيخ و بوتور صاحب

بجائزة قيمتها 7000 دينار كويتي لكل منهم.

ويتميز حساب النجمة الجديد بتأهيل عملائه الفوز بجائزة يومية قدرها 7000 دينار كويتي، لينفرد البنك التجاري بتقديم اكبر جائزة سحب يومي، بالإضافة إلى أربعة سحوبات كبرى تجرى خلال العام تبلغ قيمة كل جائزة منها 100,000 دينار كويتي تقام في العيد الوطني والتحرير،عيد الفطر، وعيد الأضحى المبارك بالإضافة إلى ذكرى تاسيس البنك في 19 يونيو.

يفتح حساب النجمة بمبلغ 500 د.ك. والتأهل لدخول السحب اليومي بعد فترة أسبوع وسحوبات المناسبات بعد فترة شهرين،علما بأن حساب النجمة يمنح عملائه اكبر عدد من الفرص للربح حيث يحصل العميل على فرصة للربح مقابل كل 25 د.ك. تبقى في الحساب بدلا من 50 د.ك. وهنا «التجاري» جميع الفائزين في سحب النجمة ، علما بانه سيتم قيد الجوائز النقدية إلى حسابهم في البنك، كما نتوجه بالشكر لوزارة التجارة والصناعة على تعاونهم الدائم وإشرافهم الفعال على عمليات السحب التي تمت بسلاسة ونظام.

الغانم: سياسة الاستثمار في «غلوبل» ساهمت في تحقيق أداء متميز للصناديق

قال نائب رئيس أول ادارة الأصول في منطقة الخليج العربي في شركة بيت الاستثمار العالمي «غلوبل» بدر الغانم أن السياسة الاستثمارية التي تنتهجها الشركة في ادارة الصناديق والاستراتيجية المتبعة في انتقاء الأسهم ساهمتا في تحقيق اداء متميز لجميع الصناديق.

واضاف الغانم في بيان صحافي أن الاستراتيجية التي تعتمدها «غلوبل» هي استراتيجية طويلة الأمد مبنية على التحليل الأساسي وتركز على الأسهم التشغيلية ذات النمو المحتمل والأساسيات الجيدة مشيرا الى انها «تتجاهل أسهم المضاربة».

وذكر ان رؤية الشركة المستقبلية لأسواق المنطقة لا تزال ايجابية مبينا أن النمو القوي للناتج المحلي الاجمالي لدول الخليج والطلب المحلي المتزايد وارتفاع الانفاق الحكومي على مشاريع البنى التحتية سيدفع الأسواق نحو تحقيق مزيد من الارتفاعات على المدى الطويل.

واشار الى ان السوق السعودية لا تزال الأكثر تفضيلا لدى «غلوبل» نظرا للعوامل السكانية المواتية والزيادة المطردة في الانفاق الحكومي خصوصا في قطاعي التعليم والصحة في حين «ستظل نظرتنا لسوقي الكويت وعمان انتقائية حيث نرى فرصا استثمارية في بعض الشركات التشغيلية».

واوضح الغانم أن أسواق المال في قطر والامارات ستستفيد من عاملين أساسيين هما الانفاق الحكومي على المشاريع الكبرى تحضيراً لاستضافة الأحداث الدولية التي فاز بها كل منهما بالاضافة الى زيادة السيولة المتوقعة من ادراج هذين السوقين في مؤشر «ام.اس.سي.اي» للاسواق الناشئة.

وكان بيت الاستثمار العالمي «غلوبل» قد اعلن عن تحقيق صناديق الأسهم المدارة من قبل فريق ادارة الأصول الخليجية في الكويت اداء متميزا منذ بداية العام حتى نهاية مايو 2014 حيث حققت جميعها اداء فاق اداء مؤشرات القياس.

يذكر ان فريق ادارة الاصول في منطقة الخليج العربي يدير أصولا لصالح العملاء تبلغ قيمتها 4.1 مليار دولار أمريكي عبر عدد من المحافظ الاستثمارية وتسعة صناديق باستراتيجيات مختلفة.

التبادل التجاري بين الصين ودول الخليج يسجل رقماً قياسياً في عام 2014

تتوطد العلاقات الدبلوماسية بين الصين ودول الخليج بشكل قوي وسريع. فقد قام وفدا كويتيا بقيادة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح بزيارة الصين الأسبوع الماضي لتوقيع 10 اتفاقيات حول إلغاء إجراءات الفيزا والتبادل في التعليم والاتصالات والنفط وحتى إمكانية تنسيق الاستثمارات المشتركة في أفريقيا. ولا يقتصر هذا الأمر على الكويت فقط من دول المنطقة، فقبلها بأيام قليلة زار وزير الدولة الإماراتي أحمد الجابر الصين لمناقشة التعاون في مجالات الطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا، وفي مارس الماضي وقع نائب خادم الحرمين الشريفين الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود عدداً من الاتفاقيات الاقتصادية واتفاقيات الطاقة خلال زيارة رسمية إلى الصين. ومن المتوقع أن تزيد هذه الزيارات الدبلوماسية المحملة بالاتفاقيات الاقتصادية، وقد زادت العلاقات الاقتصادية والمالية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل مذهل خلال السنوات العشرين الماضية. والأهم من ذلك، هو أن هذه الروابط الاقتصادية بين المنطقتين ستزيد وتقوى بالنظر إلى التوجهات الحالية في أسواق الطاقة العالمية.

وتعتبر التدفقات التجارية مقياساً ممتازاً لتطور العلاقات الصينية–الخليجية، وتشير أحدث البيانات الخليجية عن الصادرات والواردات إلى أن الاتصال يزداد قوة بسرعة كبيرة. وفي يناير 2014 بلغت التدفقات التجارية رقما قياسيا جديدا في معدلات التبادل التجاري بين المنطقتين، حيث جاءت 14 في المئة من إجمالي الواردات التي وردت إلى دول مجلس التعاون الخليجي من الصين. وقد زاد وزن الصين في واردات الخليج إلى أكثر من الضعف، حيث كانت واردات المنطقة من الصين قبل عشر سنوات تصل لنسبة 6.4 في المئة فقط، وهناك اتجاه مماثل على الجانب الصادرات. فقبل عشرين عاماً، في عام 1994، كانت صادرات الخليج إلى الصين لا تتعدى 1 في المئة. ونمت بعد مرور عشر سنوات، لتصل إلى 4 في المئة ، وبلغت الآن نحو 11 في المئة. وتختلف الأهمية النسبية للصين بين البلدان. فبالنسبة للسعودية، الصين هي اهم الشركاء التجاريين لأنها اشترت 14 في المئة من صادراتها في عام 2013 مقارنة بنسبة 5.5 في المئة قبل عشر سنوات. كما أصبحت الكويت أيضاً تعتمد بشكل كبير على المشتريات الصينية. فقد زاد لأكثر من الضعف ليصل إلى 10.8 في المئة من مجموع الصادرات. وبالأرقام المطلقة، صدرت دول مجلس التعاون الخليجي 96 مليار دولار للصين في عام 2013، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي للمغرب. ولا تزال الطاقة تلعب دورا مركزيا، وستواصل ذلك مستقبلاً. ويمثل النفط 80 في المئة من هذه الصادرات، وتمثل المنتجات المتعلقة به مثل البتروكيماويات والبلاستيك نسبة إضافية تبلغ 16 في المئة. وبالنظر إلى سياسات التنويع الاقتصادي غير الناجحة في الخليج، فمن غير المحتمل أن تتمكن دول مجلس التعاون الخليجي على إجراء تغيير جوهري في صادراتها في المستقبل القريب، ولكن النمو الصيني سيولد احتياجات هائلة من الطاقة خلال العقدين القادمين. وتشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن واردات الصين من النفط سترتفع إلى 8.7 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020، بينما تبلغ اليوم 6 ملايين برميل. ومن المتوقع خلال تلك الفترة أن تنخفض واردات أمريكا النفطية إلى 6.8 ملايين برميل يوميا، بعد أن بلغت ذروتها عند 13.5 مليون برميل يوميا في عام 2005. وحتى عام 2040، من المتوقع أن يرتفع استهلاك النفط بنسبة 2 في المئة سنوياً في الصين، و 2.6 في المئة في الهند، و 1.8 في المئة في بقية دول آسيا، مقارنة بنسبة 0.8 في المئة على الصعيد العالمي. من وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي، يمثل توسع الطلب الآسيوي بوليصة تأمين ضد انخفاض احتياجات أمريكا النفطية. اما من وجهة النظر الآسيوية، فإن احتمال توافر قدر أكبر من النفط بسبب انخفاض الطلب في الولايات المتحدة يقدم فرصة للنمو مع أسعار أرخص للطاقة. تشير جميع عناصر التحليل الكلي إلى أن الصين ستزيد وجودها في منطقة الخليج في السنوات المقبلة بشكل كبير.

رسم بياني يوضح حصة الصين من الصادرات الوطنية

الصين حالياً هي أكبر وأهم شريك تجاري للمملكة العربية السعودية

ارتفعت حصة الصين في إجمالي الصادرات الكويتية خلال عشر سنوات من 2.5 في المئة إلى ما يقرب من 9 في المئة. وتبقى الإمارات واحدة من أقل بلدان المنطقة اعتماداً على الصين، حيث تصدر 4.4 في المئة فقط من صادراتها إلى الصين، على الرغم من أن هذه النسبة لا تزال تمثل ثلاثة أضعاف حصة عام 2003، والتي كانت 1.4 في المئة فقط. وتقل هذه الأرقام أكثر عند النظر إلى عمليات إعادة التصدير في دبي. وعموماً، فإن وزن الصين في الصادرات الإقليمية